

الأوامر والقرارات

رئاسة الجمهورية

قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 4 جانفي 2013 يتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف مستشار في الوثائق والأرشيف.

إن رئيس الحكومة،

بعد الاطلاع على القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 والمتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تمتمته وخاصة المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى الأمر عدد 675 لسنة 1999 المؤرخ في 29 مارس 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المتصرفين في الوثائق والأرشيف كما تم إتمامه وتنقيحه بالأمر عدد 1036 لسنة 1999 المؤرخ في 17 ماي 1999 والأمر عدد 810 لسنة 2003 المؤرخ في 7 أفريل 2003.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تنظم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف مستشار في الوثائق والأرشيف وفقا لأحكام هذا القرار.

الفصل 2 - يمكن أن يترشح للمناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف مستشار في الوثائق والأرشيف المتصرفون في الوثائق والأرشيف المترسمون في رتبتهم والمتوفر فيهم شرط خمس (5) سنوات على الأقل أقدمية في هذه الرتبة في تاريخ ختم الترشيحات.

الفصل 3 - تفتح المناظرة الداخلية بالملفات المشار إليها أعلاه بقرار من رئيس الحكومة و يضبط هذا القرار :

- عدد الخطط المعروضة للتناظر.

- تاريخ غلق قائمة تسجيل المترشحين.

- تاريخ اجتماع لجنة المناظرة.

الفصل 4 - يجب على المترشحين للمناظرة المشار إليها أعلاه أن يرسلوا مطالب ترشحهم عن طريق التسلسل الإداري إلى رئاسة الحكومة (الأرشيف الوطني) وتسجل هذه المطالب وجوبا بمكتب الضبط للإدارة التي ينتمي إليها المترشح وتكون مصحوبة بالوثائق التالية :

بمقتضى قرار جمهوري عدد 244 لسنة 2012 مؤرخ في 31 ديسمبر 2012.

سمي مستشارين أعضاء بمجلس إدارة البنك المركزي التونسي لمدة ثلاث سنوات :

- باعتبار الوظائف السامية التي يمارسونها بالقطاع العمومي، السادة : صالح الصايل وعلي الشابي وشاكر السلطاني وحميدة الخليفي.

وذلك خلفا للأنسة نجوى الخريف والسيدة لمياء بوجناح الزريبي والسيد جمال الدين بلحاج عبد الله ومحمد فريد القبي.

- باعتبار خبرتهم المهنية في القطاع الاقتصادي والمالي : السيدتان هالة القرشي مهري وفاطمة سيالة القرمازي والسيدان عبد الوهاب بن عياد وأحمد عبد الكافي.

وذلك خلفا للسادة راضي المؤدب وأحمد بنغازي ومعز العبيدي ومحمد صالح رجب.

بمقتضى قرار جمهوري عدد 245 لسنة 2012 مؤرخ في 31 ديسمبر 2012.

عينت السيدة إيمان الصيد مكلفة بمأمورية لدى الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية ابتداء من 1 جويلية 2012.

تتمتع السيدة إيمان الصيد برتبة وامتيازات مدير إدارة مركزية.

رئاسة الحكومة

بمقتضى أمر عدد 220 لسنة 2013 مؤرخ في 11 جانفي 2013.

سمي السيد محمد نجيب المنصوري مكلفا بمأمورية بديوان رئيس الحكومة ابتداء من أول نوفمبر 2012.

بمقتضى أمر عدد 221 لسنة 2013 مؤرخ في 11 جانفي 2013.

سمي السيد محمد المؤدب، الرئيس المدير العام للإذاعة التونسية، مكلفا بمأمورية لدى رئيس الحكومة ابتداء من 17 أفريل 2012.